

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل

السياسة القومية لتمكين المرأة

٨ مارس ٢٠٠٧م

قال الله تعالى

(فَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أَتَىٰ بِعُضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ...)

ال عمران (١٩٥)

صدق الله العظيم

- ١ . تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى .
- ٢ . تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي .
- ٣ . تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها .
- ٤ . توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل .
- ٥ . تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان .

المادة (٣٢) من وثيقة الحقوق - دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م

المحتويات

- (٢)..... تقديم -
- (٣)..... تمهيد -
- (٦)..... ملخص وثيقة السياسة -

الفصل الأول

- (٩)..... الوضع الراهن -
- (١١)..... الهدف الإستراتيجي – الأهداف الكلية لوثيقة السياسة -

الفصل الثاني

- (١٣)..... ديباجة -
- (١٥)..... محاور وثيقة السياسة -
 - (١٥)..... ■ محور الصحة والبيئة
 - (١٦)..... ■ محور التعليم
 - (١٧)..... ■ محور التمكين الإقتصادي
 - (١٨)..... ■ محور حقوق الإنسان والقانون
 - (١٩)..... ■ محور المشاركة السياسية وإتخاذ القرار
 - (٢٠)..... ■ محور السلام وفض النزاعات

الفصل الثالث

- (٢٣)..... الآليات المؤسسية لإعمال السياسة -
- (٢٧)..... خاتمة -
- (٢٨)..... ملاحق -

- إن السياسة القومية لتمكين المرأة تعد أحد المرتكزات الأساسية للنهوض بالمرأة وتحقيق التنمية الشاملة وإيجاد الحلول الناجعة لكل قضايا المرأة بكل مسمياتها وأشكالها وتعتبر الدليل المنهجي لتنميتها على مستوى الولايات والمحليات ، وهي ثمرة جهد مقدر استغرق ثلاث سنوات عبر منهجية متخذة أسلوب المشورة والحوار والمناقشة منهجاً لرسم هيكل السياسة.

- الهدف الإستراتيجي الذي ارتكزت عليه سياسة تمكين المرأة هو تعميق مشاركتها وفعاليتها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة إذ إن إشراك المرأة في المشروعات التنموية يمثل أهم المداخل الرئيسية للتغيير الإجتماعي والمحافظة على التوازن الإجتماعي وهذا الأمر يحتاج الي تضافر كل الجهود للدفع بالسياسة.

- السياسة القومية لتمكين المرأة تعمل على تسليط الضؤ على جملة من القضايا بها فجوات وتحديات وتحتاج إلى عمل منها الحق في التعليم والصحة والترقي الوظيفي بجانب حماية المرأة من الإنتهاكات في أماكن النزاعات المسلحة هذه القضايا تحتاج منا لأنشأ آليات ذات صبغة علمية لردم هذه الفجوات و معظم قضايا المرأة من ناحية القوانين لا غبار عليها لكن هنالك أزمة في التطبيق من اجل ذلك جاءت السياسة .

- بعد إجازة السياسة سوف تصبح وثيقة قومية تعمل بها نساء السودان من اجل تمكينهن ولا يتم ذلك ما لم يتم تحريك المرأة في كل المؤسسات والقطاعات وصولاً الي مجتمع سليم ومعافي من كل أشكال الحروب والعنف والنزاعات مجتمع متضافر وآمن في ظل السودان ترفرف في سمائه كل مقومات النهضة والتنمية .

- نسأل الله أن تكون خير مرشد وهاد لكل مقاصدنا ومساعدنا تجاه تمكين المرأة وإدماجها في كافة مناحي الحياة .

تمهيد

في سياق جملة تطلعات وتحولات يشهدها الواقع الوطني في السودان وباستصحاب وتمثل لثمار حركة الإسهام الطويل التي قادتها اجتهادات المرأة السودانية على امتداد تاريخها ... يدخل الوعي الوطني النسوي الألفية الثالثة بإدراك أعمق لمفهوم تمكين المرأة في إطار تحقيق التنمية الشاملة المستدامة كمقصد متفق عليه وطنياً وعالمياً من الشعوب والمجتمعات باعتبار اشتماله على الرؤى المنهجية والتدابير العملية الرامية لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والحضارية .

وإذ تشكل المرأة شريكاً أصيلاً في صناعة وإستدامة التنمية الشاملة ، وتنتظر بوعي للاستحقاقات العلمية والقيمية والمهنية لأداء ذلك الدور على كافة الأصعدة : الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، فقد سعت المرأة عبر مسارات متعددة لبناء قدراتها وخبراتها للارتقاء بأحوالها وتحرير طاقاتها للإسهام في بناء المجتمعات وعمارة الأرض بقيم التعاون الحضاري .

وإذ تتلاحق المتغيرات في الواقع السوداني ومحيطه ، ومع اعتبار متفهم لخصوصية تميز حالة المرأة السودانية تتعلق بمزايا التكوين وبتعدد تحديات اختلاف بيئات النشأة الإقتصادية والإجتماعية ، والتزاماً بالأهداف الإنمائية للألفية نظرت الدولة لضرورة اعتماد سياسة قومية للمرأة تلتزم باتخاذ التدابير الكفيلة بتمكين المرأة وتجذير مشاركتها في كافة أوجه التنمية المستدامة والعمل على سد فجوات النوع وتطوير شراكة وطنية بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ونظمه الأهلية لتهيئة ظروف مواتية للارتقاء الدائم بأوضاع المرأة .

• ووثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة تمثل استخلاصاً مهتدياً بقيم الثقافة الوطنية المرتكزة على الأديان السماوية والقيم والأعراف السودانية الحميدة التي تؤسس جميعها للمبادئ الإنسانية والعدالة في الحقوق والواجبات بين مكوني الوجود البشري : الرجل و المرأة .. بما يحافظ ويرتقي بالبناء الأسري والأنساق الإجتماعية .

- تشكل وثيقة السياسة إسنادا عملياً لما كفله دستور السودان والقوانين الوطنية والإتفاقيات الإقليمية والدولية وفقاً للمصادقة عليها فيما يتصل بشأن تمكين المرأة .
- تعتبر وثيقة السياسة طوراً تكميلياً متقدماً لجهود تأسيسية تمثلت في مبادئ وموجهات الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) والسياسة القومية للسكان ، والخطط القطاعية الصادرة بشأن المرأة في مجالات الرعاية والتنمية ، الصحة ، التعليم ، الزراعة ، العمل ، العدل ، فضلاً عما جاء في إتفاقيات السلام .
- وقد اتجهت وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة وإدماج النوع نحو تحقيق استجابة ومواءمة لإحتياجات واقع المرأة السودانية الذي ألقى عليه آثار الحرب والسلام بظلالهما ، فاتفقت محاور التركيز الستة للوثيقة مع الأولويات التي اقترحتها ممثلات نساء السودان في مؤتمر المانحين باسلو ، كما التزمت محاور السياسة كذلك بأهداف الألفية الإنمائية الثمانية التي تعهدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الوفاء بها بحلول عام ٢٠١٥ م ،.. بما يعني أن وثيقة السياسة التي خرجت من نسيج التكوين الوطني في إيعاد واقعه الإجتماعي والإقتصادي والسياسي قد أكدت على الشراكة الوطنية في تحقيق أهداف تمكين المرأة ، كما التزمت بالمقابل بمقتضيات المشترك العالمي في ذات الإطار .
- وحيث أن النساء يمثلن المكون الإجتماعي الحيوي الأكثر تأثراً بوقائع الحروب والنزاعات فإن هذه السياسة في دفعها الكلي تشكل عاملاً من عوامل بناء السلام وإستدامته .
- بقي أن نشير إلي المنهجية التي إعتدتها إعداد السياسة التي تعتبر أهم مخرجات مشروع تمكين المرأة :
- كان الإسهام القاعدي أصيلاً في إخراج هذه السياسة باعتباره ملهماً لإعدادها ومصدراً توثيقياً لمعلوماتها ولتوسعة مدي الرؤية حولها حيث عقدت في هذا الاتجاه العديد من الحوارات والحلقات النقاشية على مستوى المركز والولايات .

- بدأت المرحلة التحضيرية بتكوين اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة .. والتي تم تشكيلها من مختلف الخبرات الوطنية التي تغطي اختصاصاتها مطلوبات محاور مشروع وثيقة السياسة .. فيما تم في ذات الإطار تقسيم الأداء التنفيذي لذات اللجنة .. إلى لجان عمل بذلت جهداً مقدراً في توفير المدخلات الأساسية لإنتاج هذه السياسة وفق اقتراح شمل اثني عشر محوراً مماثلة لمحاور بكين ، ومما يزيد من تقدير جهد تلك اللجان إنها عملت في واقع كان سمته الظاهرة ضعف المصادر الإحصائية وقلة تنسيق مصادر المعلومات .
 - تم عمل مسوحات وتحليل لأوضاع المرأة في مجالات المحاور وبالتالي أمكن إستنباط مؤشرات وطنية لتمكين المرأة .
 - تم تحديد الفجوات في السياسات القطاعية المختلفة .. ومن ثم حصر مجالات ذات أولوية في مسار تمكين المرأة فأعيد تنسيق المحاور الأثني عشر إلى ستة محاور وفق رؤية اللجنة الفنية التي أوكل إليها الإعداد النهائي والصيغة لمقترح مسودة السياسة وهي لجنة كونت من أفراد ذوي خبرات نوعية .
- وبعد تمثل وثيقة مسودة السياسة الآن خلاصة جهد امتد طويلاً في البحث والتطوير والتشاور .. وتبقي أن تجد إسناداً بالرؤية من المعنيين من أهل الرأي والناشطين في حقوق المرأة والمجتمع ومواقع صنع القرار .. على رجاء أن تكون هذه الوثيقة إسهاماً وطنياً يدفع بالمرأة السودانية إلى مرافئ النهضة بالذات والمجتمع من خلال سقف اعلي بالوعي بالمتفقات الوطنية ، نقدمه لنساء السودان نموذجاً لإمكانية الوحدة في الأداء الوطني في بناء يسع الجميع .

ملخص مسودة السياسة

تُعبّر وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة عن رؤيتها الكلية في جملة عناصر يمثل محتواها مجموعة قضايا أساسية متسقة فيما يتصل بتمكين المرأة اشتملت على ثلاثة فصول :

- الفصل الأول يتضمن عرضاً إحصائياً للوضع الراهن للمرأة حسب المؤشرات والتي تبين طبيعة أحوال المرأة الديمغرافية والصحية والتعليمية والإقتصادية و الإجتماعية والمهنية إلي جانب النظر إلي مستوى مشاركتها في المواقع السياسية والقيادية . . و يخلص هذا الفصل إلى تحديد الهدف الإستراتيجي لوثيقة السياسة والأهداف الكلية التي تعبر عن محتوى وثيقة السياسة .
- جاء الفصل الثاني مفصلاً لمحاور وثيقة السياسة حاوياً على ديباجة تفسيرية توضح الأسس التي إنبنى عليها تحديد المحاور ذات الأولوية والتركيز عليها لتحقيق أهداف تمكين المرأة وإدماج النوع الإجتماعي حيث تم تناول واستعراض : التحديات الصحية والسلوكية والبيئية وانعكاساتها المتمثلة في ارتفاع معدل وفيات الأمهات ، تدني مستوي الحالة الغذائية ، شيوع ظاهرة ختان الإناث وانتشار الإيدز والإمراض الأخرى .
- تناولت قضايا التعليم مشكلات الأمية والتسرب والفجوات التعليمية في مناطق الريف والفئات الخاصة ، مع النظر إلى تدني المستوي المعرفي والمهاري .
- وبشأن الأوضاع الإقتصادية للمرأة تناولت وثيقة السياسة قضايا الفقر والبطالة وضعف القدرات المهارية مع الإشارة إلى معوقات النشاط الإستثماري التي تواجه النساء ، وعدم توفر بيئة ملائمة تمكن المرأة من الاضطلاع بأدوارها .
- أشارت وثيقة السياسة في مجال حقوق الإنسان والقانون إلى ضرورة معالجة مسائل أساسية تتلخص في : ضعف الوعي القانوني في أوساط النساء والإنتهاكات التي تتعرض لها حقوق المرأة الأساسية خاصة في

مناطق النزاعات والتخلف التنموي ، إلى جانب مشكلة الفجوة الواسعة بين

ما ينص عليه القانون وما هو ممارس على مستوى التطبيق .

- على صعيد المشاركة السياسية واتخاذ القرار اهتمت وثيقة السياسة

بمستوي مشاركة المرأة في الأحزاب والاتحادات والتنظيمات المهنية ،

وفعالية مشاركتها في المواقع التشريعية والتنفيذية .

- يمثل إستدامة السلام مطلباً جوهرياً في مسير استقرار وتمكين المرأة وقد

أشارت وثيقة السياسة إلى الدور الذي تلعبه المرأة في بناء السلام

وإستدامته والى الآثار التي خلفتها النزاعات والحروب على أوضاع المرأة

في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والنفسية ، إلى جانب الوقوف على

فجوات تشريعية وقانونية فيما يتصل بحماية المرأة في بؤر النزاع

وإدماجها .

أما الفصل الثالث فقد اختص بإقتراح الآليات المؤسسية التي ينتظر أن تقوم

بإعمال السياسة على مستويات التنفيذ والمتابعة بوضع وزارة الرعاية

الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل كمرجع محوري في مسؤولية متابعة وإنفاذ

وتطوير وثيقة السياسة ، إلى جانب آليات المرأة القطاعية والولائية ،

ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات القاعدية وما تنتهي إليه تطورات

الشراكة مع كل الجهات ذات الصلة بالأنشطة الداعمة لتمكين المرأة .

الفصل الأول

أولاً: الوضع الراهن

ثانياً: الهدف الإستراتيجي – الأهداف الكلية لوثيقة السياسة .

أولاً : الوضع الراهن للمرأة

- تمثل النساء حوالي ٤٩,٦% من جملة العدد الكلي من سكان السودان (من إسقاطات التعداد السكاني ١٩٩٣م) .
- وحسب المؤشرات الديمغرافية فإن :-
 - معدل النمو السكاني ٢,٦٪ .
 - معدل الخصوبة ٥,٩ % .
 - صافي معدل المواليد ٣٧,٨ % .
 - نسبة الذين يتلقون رعاية صحية أثناء الحمل ٧١% .
 - معدل وفيات الرضع ٦٨ لكل الف ولادة حية .
 - وفيات الأطفال (دون سن الخامسة) ١٠٤ في كل ألف ولادة حية .
 - معدل وفيات الأمهات: ٥٠٩ لكل ١٠٠ الف ولادة حية .
 - العمر المتوقع عند الولادة : ٥٥,٥ سنة للنساء ٥٢,٥ سنة للرجال و ٥٤% للجنسين.
 - متوسط حجم الأسرة (٦ أفراد) .
 - نسبة انتشار الإيدز ١,٦% .
 - نسبة الذين يقرأون ويكتبون من الإناث ٤٩,٢% و الذكور ٥٠,٦% .
 - نسبة الفجوة النوعية في التعليم الاساسى ٦,٣ نقطة مئوية.
 - نسبة استيعاب البنات للبنين في التعليم الثانوي ٥٥%^١ .
 - نسبة الخريجات للخريجين في التعليم العالي ٥٨,٢% .
 - نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف عليا خاصة في الخدمة العامة ٤١% .
 - نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية إشرافية ٢٢,٣% .
 - نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف كتابية ٧٧,٨% .
 - نسبة النساء في القطاع الغير رسمي ٨٥%^٢ .
 - نسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي ٨٧,٨%^٣ .
 - نسبة النساء في المجلس الوطني ١٩,٧% ، الوزارات الاتحادية ٦,٨% ، وزراء دوله ٨,٦% .

^١ . Sudan.(MDG_s Report – Dec. 2003) .

^٢ . Sudan.(MDG_s Report – Dec. 2003) .

^٣ مسح القوي العاملة والهجرة (١٩٩٦م) .

ثانياً: الهدف الإستراتيجي – الأهداف الكلية لوثيقة السياسة.

الهدف الإستراتيجي:-

تمكين المرأة وتعميق مشاركتها وفعاليتها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

الأهداف العامة لوثيقة السياسة

✚ إتخاذ السياسات الكفيلة لضمان توفير الصحة الوقائية والعلاجية للنساء والأطفال بامتداد العمر .

✚ إتاحة التلقي التعليمي الكامل للمرأة بكافة فئاتها العمرية والاجتماعية ريفاً وحضراً إحكاماً لسد الفجوة في التعليم بين الجنسين .

✚ تنمية الشخصية الفكرية للمرأة وتوفير وسائل نشر إنتاجها .

✚ تحسين أحوال النساء الفقيرات وتمكينهن في إطار تنمية شاملة مستدامة .

✚ تطوير الأداء المهاري للمرأة وتنمية قدراتها .

✚ تطوير الأداء الإعلامي وطرق تناوله لقضايا المرأة من حيث الرسالة والأوعية .

✚ تعزيز كافة الحقوق المدنية التي كفلها الدستور للمرأة وبنود الإتفاقيات الإقليمية والدولية وفقاً لمصادقة السودان عليها .

✚ إتخاذ التدابير التي تكفل للمرأة الوصول إلى هياكل السلطة ، وصناعة القرار وإتخاذه ، والإضطلاع بمهام القيادة .

✚ تطوير الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل تمكين المرأة .

✚ تعزيز فاعلية المرأة في قضايا فض النزاعات وترسيخ السلام ونشر ثقافته .

✚ إتاحة فرص التواصل الخارجي للمرأة ، تبادلاً للتجارب عطاءً وأخذاً من منطلق الإرث السوداني الأصيل .

الفصل الثاني

- دياجة

- محاور السياسة

- محور الصحة والبيئة .
- محور التعليم .
- محور التمكين الإقتصادي.
- محور حقوق الإنسان والقانون .
- محور المشاركة السياسية وإتخاذ القرار .
- محور السلام وفض النزاعات .

ديباجة:

تأسست محاور أداء السياسة القومية للمرأة على تحديد مجالات الإهتمام الحاسمة ، وتركيز الأولويات وفقاً لإحتياجات واقع المرأة السودانية واستناداً على تحليل أوضاعها ، بما يتسق مع المرجعيات التخطيطية لجهود تمكين المرأة ..

ووعياً بمبدأ الحقوق ومطلوبات ترقية أوضاع المرأة . اشتملت محاور وثيقة السياسة: (الصحة والبيئة – التعليم – حقوق الإنسان والقانون – التمكين الإقتصادي – المشاركة السياسية وإتخاذ القرار – السلام وفض النزاعات) :

- صوب محور الصحة على مقابلة التحديات الصحية الأساسية التي تواجه المرأة ريفاً وحضراً .. باتخاذ السياسات الكفيلة بضمان سبل الوقاية والعلاج في مجالات القضايا الصحية للأمومة والطفولة ومتعلقتهما .. حسب أهداف الألفية التنموية .وبأمراض الأوبئة البيئية ، والإيدز والأمراض المنقولة جنسياً.

- ربط محور التعليم بين سد الفجوات التعليمية في المناطق الريفية والحضرية وبين معالجة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية المتصلة بتسبب هذه الفجوات .

- انتبه محور حقوق الإنسان والقانون إلى ضرورة تلازم الجهود المبذولة في مجالات نشر وتطوير الوعي القانوني وحماية الحقوق الدستورية من جهة ، وتحقيق فاعلية في مجال سد الفجوة بين الحقوق المكتسبة قانوناً والتطبيق العملي، مع التأكيد على تعزيز الدفع التشريعي والقانوني لإحداث التنمية الإجتماعية والإقتصادية بما يكرس إبقاء الحقوق والتزام الواجبات .

- حوى محور التمكين الإقتصادي تضميناً وافياً لما هو مطروح من مشكلات اقتصادية تواجه المرأة بمختلف شرائحها وقطاعاتها في الريف والحضر ..مقروناً بطبيعة السياسات الإقتصادية الكلية وبالبيئة الإجتماعية وبقضايا التأهيل المهني والمهاري .

- نظر محور المشاركة السياسية وإتخاذ القرار إلى ضرورة رفع مستوى التمثيل السياسي للنساء على مستوى الأوضاع القيادية وعلى مستوى الحضور النوعي في مواقع إتخاذ القرار .

- فيما رأى محور السلام وفض النزاعات إلى إن المرأة على الرغم من أنها العنصر الأكثر تأثراً بنتائج الحروب والنزاعات ، إلا أن مستوى إشراكها في عمليات بناء واستدامة السلام لا تزال دون ما تتيحه قدراتها ودون ما تتطلبه أحوالها ، بما يقتضي النظر في كافة أسباب ووسائل إشراكها الفعلي في صناعة قرارات ومتطلبات استدامة السلام .

محور الصحة والبيئة

التحديات :

١. إنخفاض العمر المتوقع عند الميلاد .
٢. إرتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال .
٣. ضعف الوعي بأسباب انتشار الإيدز والأمراض المنقولة بواسطة الجنس .
٤. شيوع ظاهرة ختان الإناث.
٥. ضعف الوعي الغذائي والبيئي وسط النساء .
٦. إرتفاع مستوي اعتلال الصحة وسط النساء .

الأهداف:

١. زيادة العمر المتوقع عند الميلاد.
٢. تخفيض وفيات الأمهات والأطفال حسب أهداف الألفية التنموية .
٣. تطويق معدل انتشار الإيدز والأمراض المنقولة بواسطة الجنس .
٤. إجتناب ظاهرة ختان الإناث والعادات الضارة الأخرى .
٥. زيادة الوعي البيئي والذائبي وسط النساء .
٦. زيادة الإهتمام بالصحة الوقائية للمرأة بامتداد العمر .

الوسائل :

١. الحث والتريض على إنفاذ برنامج الأمومة الآمنة.
٢. إدخال رعاية الحوامل والرعاية اللاحقة وخدمات طوارئ الولادة في حزمة الخدمات الصحية المجانية .
٣. نشر الوعي بالحقوق الإنجابية والصحية ومناصرة حقوق المرأة الصحية .
٤. تأسيس جبهة نسائية ضد الإيدز والعادات الضارة .
٥. إدخال النساء الفقيرات في مظلة التأمين الصحي والتأمين الصحي الصغير (الميكروي) .
٦. نشر الوعي بأسباب انتقال الإيدز وتصويب السلوك الجنسي بالعفة والإحصان .
٧. المساهمة في تطوير تشريعات السلامة المهنية لتغطية المخاطر المستجدة على النساء والتوعية بالحقوق والمخاطر .

٨. قيادة حملة توعوية وسط النساء لترقية بيئة المسكن .
٩. المحافظة على البيئة بنشر الوعي وتمكين الأسر الفقيرة من إستخدام الوسائل الصديقة للبيئة .

محور التعليم

التحديات :-

- ١- زيادة نسبة الأمية الأبجدية والتقنية .
- ٢- تزايد نسب التسرب .
- ٣- سعة الفجوات التعليمية خاصة في المناطق الريفية.
- ٤- تدني المستوى المهاري والتقني لعناصر عملية التعلم .

الأهداف :-

١. خلق وعي مجتمعي بأهمية تعليم البنات خاصة في مجتمعات الرحل والريف .
٢. توفير فرص التعليم لكل البنات في سن التمدرس بما في ذلك ذوات الإحتياجات الخاصة بنهاية عام ٢٠١٥ م.
٣. توفير خدمات التعليم العام وتهيئة البيئة المدرسية لتكون مصدر جذب وقاعدة انطلاق قوية لتعليم الأساس للفتيات.
٤. تصويب الطلب على التعليم.
٥. زيادة فرص إستيعاب النساء في مجالات التعليم التقني.

الوسائل :-

١. ربط نظم التنشئة بنظم التعليم والإصلاح وإدخال الخدمة الإجتماعية .
٢. خلق وعي وسط الأسر لتصحيح المسار وإزالة كافة العوامل المعيقة لإنتظام النساء لنيل تعليم جيد
٣. زيادة الإنفاق في التعليم العام وربط استمرار الإناث في التعليم بالإعانات والتمويل الصغير.
٤. وضع تشريعات تعليمية لضمان إنفاذ مجانية التعليم .
٥. تطوير التعليم الفني ليوكب النقلة التقنية العالمية ومعالجة فجوة التعليم التقني للإناث.

٦. ربط محو الأمية الأبجدية بالوظيفة الأبجدية و الرقمية وتعميم التجارب الرائدة والناجحة .
٧. تطوير نظم المعلومات، جمعاً وتحليلاً وتوظيفاً ، لمتابعة المؤشرات .
٨. تكثيف برامج التدريب والتأهيل للمعلمات والخريجات.

محور التمكين الاقتصادي

التحديات :-

- ١/صعوبة الحصول على الأصول والائتمان .
- ٢/ إرتفاع معدلات: البطالة ،الفقر ، تدني التركيب المهني والمهاري وإنخفاض التغطية بالحماية الإجتماعية .
- ٣/تحديات العولمة والإندماج في الإقتصاد العالمي .
- ٤/ إنحياز السياسات الإستثمارية للمشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي تساهم فيها النساء .
- ٥/ عدم توفر بيئة ايجابية تمكن المرأة من القيام بأدوارها المختلفة .

الأهداف :-

- ١/ إدماج منظور النوع الإجتماعي في الإصلاحات والسياسات الإقتصادية الكلية على أساس المساواة العادلة .
- ٢/ توفير خدمات صحية وتعليمية شاملة للمرأة لتحقيق إندماجها الكامل في النشاطات الإقتصادية .
- ٣/تأطير ميزانيات تكفل الموازنة بين الجنسين ومتابعتها .
- ٤/تعزيز فرص الريادة النسائية ورفع القدرات الإنتاجية بما يشمل إمكانية الحصول على التقنية والمعرفة والمهارات .
- ٥/ شمول تغطية الضمان الإجتماعي .

الوسائل :-

- ١/ تطوير القدرات التحليلية للاقتصاديين في كافة المستويات والمؤسسات فيما يتعلق بمسائل النوع الاجتماعي .
- ١/ تزويد النساء خاصة الفقيرات والريفيات بالتسهيلات التمويلية والتسويقية .
- ٢/ خلق فرص لتنمية القدرات والمهارات الإدارية والتنموية للقضاء على القيود المفروضة على المرأة.
- ٣/ تضمين مواضيع النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية في كافة المستويات .
- ٥/ عمل التدابير ورسم السياسات في مجال رعاية الطفولة و الأسرة .
- ٦/ رفع نسبة مشاركة النساء في رسم السياسات والبرامج الاقتصادية .

محور حقوق الإنسان والقانون

التحديات :-

- ١/ ضعف الوعي القانوني لدى النساء .
- ٢/ الإنتهاكات في مجال الحقوق الأساسية (الصحية، التعليمية، الاقتصادية) خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات والتخلف التنموي.
- ٣/ الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في الممارسة .
- ٤/ ضعف مشاركة المرأة في صناعة التشريعات والقوانين وطنياً ودولياً .

أهداف :-

١. الارتقاء بأوضاع المرأة .. خصوصاً في الريف ومناطق النزاعات .. بتعزيز الدفع التشريعي والقانوني لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
٢. تحقيق العدالة والإنصاف وإزالة العنف ضد النساء.
٣. سد الفجوة القائمة بين الحقوق المكتسبة قانوناً والتطبيق العملي لها .
٤. نشر الثقافة القانونية في أوساط النساء ومنفذي القانون .

٥. كفالة فرص المشاركة العادلة لجميع الفئات النسوية في صناعة التشريعات والإتفاقيات الخاصة بالمرأة محلياً وإقليمياً ودولياً .

٦. ترقية وتفعيل القدرات التشريعية للبرلمانيات والناشطات في مجال حقوق المرأة .

الوسائل :-

١. تنمية القدرات المعرفية والمهارات الفنية للأداء القانوني في مجال حقوق المرأة ريفاً وحضراً .

٢. إنشاء آليات ومؤسسات حقوقية وإعلامية تناهض كافة مظاهر العنف ضد المرأة وتقدم الدعم القانوني للمتضررات .

٣. مراجعة وسن القوانين واللوائح الوطنية والتعرف على مدى تطبيقها وتوابعها مع الإتفاقيات الدولية وفقاً للمصادقة عليها .

٤. إعتداد نظام وآلية لمتابعة التنفيذ .

٥. تطوير وإنفاذ لوائح ونظم العمل بما يكفل القضاء على التمييز ضد المرأة .

محور المشاركة السياسية واتخاذ القرار

التحديات :-

١. ضعف الوعي والمتابعة السياسية وسط النساء خاصة المرأة الريفية .

٢. انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والكيانات المحلية والإتحادات المهنية .

٣. تدني نسبة مشاركة المرأة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية .

٤. ضعف منافسة المرأة في الدوائر الجغرافية .

الأهداف :-

١. رفع الوعي السياسي للنساء والمتابعة للقضايا السياسية .

٢. زيادة نسبة مشاركة النساء في الأجهزة التشريعية والتنفيذية .

٣. زيادة فاعلية مشاركة المرأة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية .

٤. ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل الإنتخابات وإدخال نظام الكوته .

الوسائل :-

١. عقد جلسات العمل والبرامج الإعلامية والتوعية بأهمية المشاركة السياسية
٢. مراجعة القوانين واللوائح وإزالة العوائق التي تمنع المرأة من الترقى إلى الوظائف القيادية ومواقع اتخاذ القرار .
٣. دعم سياسات التعليم والتدريب وترقية المهارات وتبادل الخبرات المحلية والأجنبية .
٤. تشجيع قيام وتفعيل الجمعيات والإتحادات النسوية والمنظمات غير الحكومية.
٥. عمل الإحصاءات وتوفير البيانات والمؤشرات وتشجيع البحوث في مجال المشاركة السياسية.
٦. تكوين جبهة نسائية موحدة لتضمين مشاركة كافة قطاعات المرأة في الانتخابات .

محور السلام ونفض النزاعات

التحديات :-

- ١/ضعف مشاركة المرأة في بناء وإستدامة السلام .
- ٢/الآثار السالبة للنزاعات على المرأة والأسرة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً .
- ٣/وجود فجوات في الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بحماية المرأة في مناطق النزاعات .

الأهداف :-

- ١/ تعزيز مشاركة المرأة في بناء وإستدامة السلام.
- ٢/ الإدماج الإجتماعي للنساء المتأثرات بالنزاعات والحروب .
- ٣/الحماية القانونية للنساء في مناطق النزاعات .
- ٤/ تفعيل دور المرأة العلمي والإجتماعي في إيجاد المعالجات الجذرية لمسببات الحرب والنزاعات .
- ٥/ نشر ثقافة السلام .

الوسائل :-

- ١/ رفع قدرات النساء للمشاركة في إعادة بناء المجتمعات القاعدية وفن التفاوض وفض النزاعات والرصد والإنذار المبكر .
- ٢/ الإستفادة من تقنية المعلومات لرفع مستوى التوعية ونشر ثقافة السلام .
- ٣/ التأهيل النفسي للنساء المتأثرات بالحرب ولم شمل المفقودين بأسرهم .
- ٤/ التركيز على مشروعات الإستقرار الإقتصادي للأسرة .
- ٥/ سن وإنفاذ القوانين التي تحمي المرأة في مناطق النزاعات .

الفصل الثالث

- الآليات المؤسسية لإعمال وثيقة السياسة

الآليات المؤسسية لإعمال وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة

تتعدد الآليات والمؤسسات الداعمة للنهوض بالمرأة وتمكينها وهي تشمل المؤسسات في القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية مثال لذلك الهيئات التشريعية ، المؤسسات الأكاديمية والبحثية والروابط المهنية ، النقابات العمالية ، التعاونيات ، منظمات المرأة ، التجمعات النسائية ووسائل الإعلام ولابد لوثيقة سياسة تمكين المرأة وهي تحوي هذه المجالات الهامة والحاسمة من آليات قوية و فاعلة على أعلى صعيد نزولاً إلي المجالس واللجان المحلية وتنظيم الشبكات النسوية القاعدية .

انطلاقاً من التزام الدولة بتمكين المرأة وتحقيق العدالة تم إنشاء العديد من الهياكل والآليات الرسمية لضمان تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الشأن العام كما قامت العديد من الإتحادات والروابط والمنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني كآليات فاعلة تحقق المشاركة الواسعة للمرأة في كافة المجالات، وفي هذا الإطار يتم استعراض أهم المؤسسات :-

١/ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

تعتبر وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل الوزارة المحورية لشؤون المرأة على المستوى القومي وذلك وفقاً للمرسوم رقم ٣٤ الذي حدد مهام واختصاصات الوزارات الإتحادية، وتمثل الإدارة العامة للمرأة والأسرة نقطة الارتكاز لرعاية النشاط النسوي على المستوى القومي، ويأتي رسم الإستراتيجيات والسياسات المعنية بالنهوض بالمرأة إحدى أهم الأولويات ، فهي المسئولة عن إعداد ومتابعة السياسة القومية لتمكين المرأة .

٢ / اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة:-

اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة لجنة استشارية تم تشكيلها بناء على القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣م حيث ضمت اللجنة في عضويتها (٤٥) عضواً من كافة القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بعمل المرأة ومنظمات المجتمع المدني . تتأسسها وزيرة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل ، تختص اللجنة باقتراح السياسات العامة ومشروعات التشريعات التي تعزز عملية النهوض بالمرأة . تبنت اللجنة الإشراف على إعداد السياسة القومية لتمكين المرأة كآلية استشارية مرجعية وعليها تقع مسؤولية تقييمها ومراجعتها.

٣ / آليات المرأة القطاعية:-

تشمل وحدات المرأة بالوزارات القطاعية(ة الصحة -العدل - الخارجية -العمل -التربية والتعليم - الزراعة -المالية - الصناعة - الجهاز المركزي للإحصاء) وتعتبر آليات تنسيقية على المستوى الإتحادي تضمن إدماج قضايا النوع الإجتماعي في الخطط القطاعية .

٤ / آليات المرأة بمؤسسات التعليم العالي:-

تضم وحدات دراسات وبحوث المرأة بمؤسسات التعليم العالي (وحدة المرأة بمعهد الدراسات الإنمائية جامعة الخرطوم، معهد الدراسات النسوية بجامعة الأحفاد وجامعة امدرمان الإسلامية - جامعة إفريقيا العالمية - جامعة السودان - جامعة جوبا، جامعة الزعيم الأزهرى والجامعات الأخرى) يتم التنسيق بحيث تتبنى هذه المراكز مشروعات دراسات وبحوث في مجالات السياسة المختلفة لتوفير قاعدة بيانات ولرصد فاعلية خطط العمل المنفذة كما يستفاد منها في تأهيل وتدريب العناصر .

٥ / آليات المرأة بالمؤسسات التمويلية:-

إدارات تنمية المرأة والأسر المنتجة بالبنوك والمؤسسات التمويلية (بنك أم درمان الوطني فرع بنت خويلد ،بنك البركة فرع الزهراء، البنك الزراعي ، مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية) حيث عبرها تتم متابعة مشروعات تخفيف الفقر والسقوفات الائتمانية المخصصة للمرأة .

٦ / آليات المرأة بالولايات:-

إدارات المرأة بالولايات واللجان التنسيقية بوزارات الشؤون الإجتماعية في كل ولايات السودان المختلفة تعتبر الآليات المسؤولة عن تنفيذ خطة عمل السياسة على المستوى الولائي حيث تقوم بتقديم تقارير ربع سنوية لنقطة الارتكاز الإتحادية .

٧ / مؤسسات العمل الطوعي :-

مما لا شك فيه إن العمل الطوعي يمثل احد الركائز الهامة في إحداث التنمية الشاملة بإبعادها الإنسانية الإجتماعية والإقتصادية وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني النسوية من الأدوات الفاعلة والهامة ولقد كان لها دور بارز في إنفاذ إستراتيجيات وسياسات الدولة ومن خلال الشراكة الخيرة لتحقيق مكاسب مشهودة في مجال ترقية المرأة .

وقد أعطي دستور السودان للجنسين حق التنظيم للأغراض السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والمهنية دون تمييز - كما أن قانون نقابات عمال السودان كفل للمرأة حق العمل للأغراض النقابية علي كل المستويات ، وهناك أعداد مقدره من المنظمات التطوعية النسوية من روابط إجتماعية وثقافية وجمعيات للطفولة والأمومة ومنظمات متخصصة لفئات الإعلاميات والقانونيات وصاحبات الأعمال والمهنيات والمنظمات العاملة في مجال السلام

وفي الآونة الأخيرة ازداد عدد المنظمات النسوية الفاعلة مما يشكل دفعة قوية ومكاسب إضافية لتمكين المرأة بالإضافة إلي إنشاء شبكات نسوية تمثل شراكة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

وعلى سبيل المثال لا الحصر يمثل الإتحاد العام للمرأة السودانية أكبر التنظيمات النسوية القاعدية .وهو تنظيم قومي طوعي يعمل من اجل مجتمع تسوده العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

للإتحاد أفرع تنتظم جميع ولايات السودان حيث يمثل الإتحاد التنظيم ذو الشعبية وسط النساء في كل القطاعات .

وفي قراءة متأنية للوضع الراهن لهذه الآليات والأطر المؤسسية نجد الأتي
أولاً : ضعف العنصر البشري المؤهل والمدرّب .
ثانياً : ندرة المعلومات والبيانات الدقيقة التي تعكس أوضاع المرأة .
ثالثاً : عدم وجود الدراسات المتعمقة بقضايا المرأة .
رابعاً : تضارب الإختصاصات وضعف التنسيق وعدم تركيز الجهود .
وعليه لكي تحقق وثيقة السياسة أهدافها ولكي تُتجز خطتها التنفيذية لا بد

من :

- الدعم والإلتزام السياسي المتواصل والمتجدد لقضية تمكين المرأة من أعلى المستويات ونزولاً إلى الآليات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة والتقييم .
- توضيح العلاقة التكاملية بين المركز والولايات منعاً لتضارب المهام والإختصاصات وفي إطار من التعاون والتنسيق .
- تطوير المهارات العلمية والتقنية والإهتمام بالتدريب والتأهيل وجعله أولوية بالإضافة إلى تطوير البرامج التدريبية بما يتناسب والإحتياجات الفعلية من شأنه أن يعجل بتمكين المرأة .
- تشجيع وتفعيل دور المجتمع المدني والتنظيمات القاعدية وتطوير الشراكات مع كل الجهات ذات الصلة .
- توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة وإعادة تخصيص الموارد داخل البرامج الموجودة .
- تهيئة بيئة من شأنها تعزيز إستقطاب الموارد من جانب المنظمات غير الحكومية خاصة والشبكات النسائية والقطاع الخاص .

خاتمة

وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة هي إستكمال لجهود بناء قاعدة سياسات وطنية بقضايا النوع وتمكين المرأة على خلفية دراسة حزمة مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية مستشرفة لواقع أفضل للمرأة السودانية .

إذ تتمثل المؤشرات الإيجابية : في النسبة التعدادية المقدرة للنساء (٤٩,٦% من جملة السكان) والمكتسب الدستوري المعزز لحقوق النساء و بروز إرادة سياسية معترفة بدور المرأة تمثلت فيما افردها في الإستراتيجية القومية الشاملة وفي وضع الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة إلي جانب تقدم حضور المرأة في الدرجات التعليمية المختلفة والتطور النسبي في الأنشطة والمؤسسات التنظيمية الداعمة لتمكين المرأة وفوق كل ذلك إنشاء آلية رفيعة المستوى لشؤون المرأة (وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل) .

فيما تمثلت المؤشرات السلبية في ارتفاع معدل وفيات الأمهات وقلّة الموارد المخصصة لخدمات صحة الأمومة والطفولة خاصة في الريف ، ومشكلات الأمية والفقر وآثار الحرب والنزاعات الواقعة على المرأة .. مع ملاحظات ضعف مستوى التنسيق بين الجهات والفعاليات العاملة في حقل النشاط النسوي .

كلتا المؤشرات الإيجابية والسلبية شكلت دافعية معززة ومحرضة لإنجاز هذه السياسة .

إلى ذلك فقد فتحت التحولات التي يمر بها السودان وفي مقدمتها إتفاقيات السلام والدستور الإنتقالي الآفاق أمام إمكانية تحقيق منجز قومي لصالح النهوض بالمرأة وتمكينها من خلال التوافق بين الإرادات والرؤي الوطنية .

إهتمت وثيقة السياسة جوهرياً بالسعي لتمكين المرأة عبر منظومة متكاملة تتصل بالتنمية الشاملة المستدامة وفقاً لمتطلبات المرحلة .. لذا تميزت بالتركيز على إحتياجات المرأة في الريف والفئات الخاصة وفي مناطق النزاعات ، إلى جانب الإدراك لمقتضيات التفاعل مع حركة المتغيرات المستمرة على مستوى الأوضاع الإقليمية والدولية .

إن التحقق العملي لوثيقة السياسة يتم من خلال متابعتها وإنفاذها وإعداد خطط العمل والبرامج التفصيلية الخاصة بكل محور من محاورها من قبل مؤسسات الدولة وبشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية . وهكذا اكتملت وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي كمشروع لتحقيق إجماع وسط النساء كجزء من المشروع الوطني لإعادة البناء إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً تلتزم الدولة برعايته وحمايته التشريعية والتنفيذية نرجو أن تتكامل هذه السياسة مع السياسات القومية الأخرى لتحقيق نهضة وطنية شاملة مستدامة وصولاً لإستكمال بناء أمة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة متطورة .

الملاحق

مفاهيم

مفهوم التمكين

يقصد بالتمكين مشاركة المرأة الفاعلة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وفق المساواة العادلة في الحقوق والموارد والخيارات والفرص المتاحة (٤)

مفهوم إدماج النوع الاجتماعي

يقصد به (عملية تقييم تبعات أي خطة عمل بالنسبة للنساء والرجال بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في كل المجالات وعلى كل المستويات بهدف تحقيق العدالة و المساواة بين الجنسين . (٥)

⁴ ورقة (استنباط مؤشرات تمكين المرأة) ، أ. فاطمة احمد فضل ، نوفمبر ٢٠٠٤م
⁵ ورقة (كيفية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات) ب . أمينة الصادق البديري . أغسطس ٢٠٠٤م

